السويط: على الحكومة التعاون مع المجلس لإنجاز التشريعات المتأخرة

دعا النائب ثامر السويط السلطتين التشريعية والتنفيذية الى التعاون فيما بينهما من أجل إقرار التشريعات والقوانين الموجودة على جدول أعمال مجلس الأمة.

وأضاف السويط في تصريح صحافي إن المجلس تأخر كثيرا في إقرار القوانين المنتظرة لاسيما الشعبية التي ينتظرها المواطنون منذ فترة طويلة والتي تلامس حياتهم ومصالحهم بشكل مباشر ومنها قانون خفض سن التقاعد وقانون خفض نسبة الفائدة للتامينات إضافة إلى قانون مكافأة العسكريين الذي أقره المجلس في دور الانعقاد الماضي واعادته الحكومة، إلى جانب الوثيقة الاقتصادية وما تتضمنه من تقييد لارتفاع أسعار الخدمات والسلع مستقبلا مثل الكهرباء والماء والبانزين.

وشدد السويط على ضرورة أن يعي الجميع بأن مجلس الأمة يقوم على ركيزتين أساسيتين وهما التشريع والرقابة

ثامر السويط

إحالة الخطاب الأميري للجنة المختصة ومناقشة القضية الإسكانية وإقرار 10 اتفاقيات خارجية الثلاثاء

إدراج مكافحة الفساد وذوي الإعاقة وزيادة رأسمال بنك الاستثمار الآسيوي والفحص الطبي قبل الزواج وتجنيس 4 آلاف شخص في 2017

ربيع سكر

اعتمد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جدول أعمال الجلسة المقبلة المقرر عقدها في يومي الثلاثاء والاربعاء ومدرج عليها في البند الاول التصديق على المضابط وفي البند الثاني ادرج انتخاب عضوين جديدين فيَ لجنتي المرافق والخارجية بعد استقالة محمد الهدية من الاولى وعلي الدقباسي من الثانية.

وفي البند الثالث الرسائل الواردة وأدرج 5 رسائل واردة الأولى رسالة من رئيس لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل يطلب فيها إحالة اقتراحين بقانونين سبق احالتهما إلى لجنة المرافق العامة، إلى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل للاختصاص والرسالة الثانية: رسالة من رئيس لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل يطلب فيها إحالة عدد من الاقتراحات والقوانين والاقتراحات برغبة إلى لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة للاختصاص.

والرسالة الثالثة: رسالة من رئيس لجنة الإسكان يطلب فيها إحالة الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (19) من القانون رقم (47) لسنة 1993 إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية للارتباط

والرسالة الرابعة: رسالة من عضو مجلس الأمة أسامة عيسى الشاهين يطلب فيها تكليف لجنة تحسين بيئة الأعمال بمتابعة الإجراءات الحكومية لإتمام صرف دعم العمالة الوطنية لأصحاب التراخيص فائقة الصغر.

والرسالة الخامسة: رسالة من عضو مجلس الأمة محمد حسين الدلال يطلب فيها استعجال لجنة الميزانيات والحساب الختامي نظر التقارير الواردة من ديوان المحاسبة ووزارة الداخلية بشأن المخالفات المالية في وزارة الداخلية خلال العامين 2014 – 2015 و2015 – 2016 وتقديم تقريرها في هذا الشأن وذلك في فترة لا تجاوز ثلاثين يوما.

وأدرج في البند السادس النظر في إحالة الخطاب الاميري الذي افتتح به سمو الامير دور الانعقاد الثاني الى لجنة إعداد الجواب على الخطاب الاميري بعد ان انتهت قائمة المتحدثين في هذا البند في الجلسة السابقة.

وادرج في البند السابع طلبان نيابيان لمناقشة إجراءات الحكومة لتوفير سكن للمواطنين وحل القضية الاسكانية.

وادرج في البند الثامن على جدول الاعمال مناقشة واقرار 10 تقارير للجنة الخارجية عن مشاريع بقوانين بشأن اتفاقيات ثنائية ودولية مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية.

وأدرج عدد من القوانين منها مكافحة الفساد وذوي الإعاقة وزيادة رأسمال بنك الاستثمار الآسيوي والفحص الطبي قبل الزواج وتجنيس 4 آلاف شخص في 2017.

وفي البند التاسع ادرج مناقشة برنامج عمل الحكوَمة

وفي البند العاشر ادرج 10 طلبات مناقشة بشأنَ قضايا البطالة ووثيقة الاصلاح الاقتصادي وخور عبدالله المساعدات الاجتماعية والإحالات للتقاعد والعمالة المنزلية.

وفي البند الحادي عشر ادرج 3 طلبات بتشكيل لجانَ تحقيق في تعيينات وكلاء للنيابة وحريق اليخت وتجار الإقامات.

وفي التفاصيل أدرج على جدول أعمال جلسة الثلاثاء المقبل 9 يناير 2018 خمس رسائل واردة جاءت كالتالي:

قاعة عبدالله السالم

إدراج 5 رسائل واردة و4 شكاوى على جدول أعمال الجلسة المقبلة

انتخاب عضوين جديدين في لجنتي المرافق والخارجية بعد استقالة الهدية من الأولى والدقباسي من الثانية

الرسالة الأولى: رسالة من رئيس لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل يطلب فيها إحالة اقتراحين بقانونين سبق إحالتهما إلى لجنة المرافق العامة، إلى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل للاختصاص عملا بالمادة (58) من اللائحة الداخلية.

وجاء في نص الرسالة: نحيطكم علما بأنه سبق أن أحيل إلى لجنة المرافق العامة الاقتراحان بقانونين التاليان:

–1 الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (112) لسنة 2013 بشأن إنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية.

–2 الاقتراح بقانون في شأن إنشاء مختبرات بجميع المنافذ البرية والجوية والبحرية لفحص المواد الغذائية المستوردة من الخارج.

وبسبب نقل اختصاص الإشراف على الهيئة العامة للغذاء والتغذية إلى وزير الصحة ونقل اختصاص الرقابة على الأغذية من بلدية الكويت إلى الهيئة العامة للغذاء فإن لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل أصبحت ذات اختصاص أصيل لهذه المواضيع واستنادا إلى نص المادة (58) من اللائحة الداخلية (إذا رأت إحدى اللجان أنها مختصة بنظر موضوع أحيل إلى لجنة أخرى أو أنها غير مختصة في الموضوع المحال عليها أبدت ذلك لرئيس المجلس لعرضه على المجلس لإصدار قرار فيه).

لذا وافقت اللجنة باجتماعها المنعقد بتاريخ 24 ديسمبر 2017 على إحالة الاقتراحين بقانونين السالفي الذكر من لجنة المرافق العامة إلى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية للاختصاص.

واللجنة تود عرض الموضوع على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسبا بصدده.

الرسالة الثانية: رسالة من رئيس لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل يطلب فيها إحالة عدد من الاقتراحات والقوانين والاقتراحات برغبة إلى لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة للاختصاص عملا بالمادة (58) من اللائحة الداخلية.

وجاء في نص الرسالة: نحيطكم علما بأنه سبق أن أحيل إلى اللجنة (10) اقتراحات بقوانين و(10) اقتراحات برغبة في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل.

ولأن المجلس قد وافق على تشكيل لجنة خاصة لشؤون ذوي الاحتياجات الخاصة واستنادا إلى نص المادة (58) من اللائحة الداخلية: (إذا رأت إحدى اللجان أنها مختصة بنظر موضوع أحيل إلى لجنة أخرى أو أنها غير مختصة في الموضوع المحال عليها أبدت ذلك لرئيس المجلس لعرضه على المجلس لإصدار قرار فيه).

لذا وافقت اللجنة باجتماعها المنعقد بتاريخ 24 ديسمبر 2017 على إحالة الاقتراحات بقوانين والاقتراحات برغبة السالفة الذكر إلى لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة للاختصاص.

واللجنة تود عرض الموضوع على المجلس الموقر لاتخاذ م يراه مناسبا بصدده.

الرسالة الثالثة: رسالة من رئيس لجنة الإسكان يطلب فيها إحالة الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (19) من القانون رقم (47) لسنة 1993 إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية للارتباط عملا بالمادة (99) من اللائحة الداخلية.

وجاء في نص الرسالة:

وافق المجلس بتاريخ 24 أكتوبر 2017 على الطلب المقدم من لجنة الإسكان لإحالة مجموعة من الاقتراحات بقوانين (عددها 7) والخاصة بالرعاية السكنية إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية نظرا لأن هذه الاقتراحات ذات طابع مالي يترتب عليه أعباء مالية على الميزانية العامة للدولة، على أن تقدم تقريرا بما ينتهي إليه الرأي في شأنها لاتخاذ لجنة الإسكان ما تراه مناسبا بصددها. وبتاريخ 21 ديسمبر 2017 أحيل إلى لجنة الإسكان الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (19) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية المقدم من الأعضاء عبدالله فهاد ومبارك الحجرف وخالد العتيبي وأسامة الشاهين ومحمد هايف، ونظرا لارتباط هذا الاقتراح بالاقتراحات بقوانين التي سبق أن أحيلت إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، فإننا نرى إحالة هذا الاقتراح لها للارتباط، طبقا لنص المادة (99) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

الرسالة الرابعة: رسالة من عضو مجلس الأمة أسامة عيسى الشاهين يطلب فيها تكليف لجنة تحسين بيئة الأعمال بمتابعة الإجراءات الحكومية لإتمام صرف دعم العمالة الوطنية لأصحاب التراخيص الفائقة الصغر.

وجاء في نص الرسالة: نظرا لحاجة الدولة الماسة لتشجيع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبناء على قرارات الحكومة بفتح الباب أمام تراخيص المشروعات الصغيرة (المنزلية)، والتي تجاوز الحاصلون عليها (900) ترخيص وفق إحصائيات ديسمبر للعام 2017.

ولما كان عدم منح الكويتيين المتجهين للأعمال الفائقة الصغر على حساب الوظيفة الحكومية أو القطاع الخاص، علاوة دعم العمالة الوطنية في الأعمال الحرة والخاصة.

لذا أرجو عرض الرسالة على المجلس الموقر لطلب تكليف (لجنة تحسين بيئة الأعمال وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة) بمتابعة الإجراءات الحكومية لإتمام صرف دعم العمالة الوطنية لأصحاب التراخيص الفائقة الصغر.

الرسالة الخامسة:

رسالة من عضو مجلس الأمة محمد حسين الدلال يطلب فيها استعجال لجنة الميزانيات والحساب الختامي نظر التقارير الواردة من ديوان المحاسبة ووزارة الداخلية بشأن المخالفات المالية في وزارة الداخلية خلال العامين 2014 – 2015 و2015 – 2016 وتقديم تقريرها في هذا الشأن وذلك في فترة لا تجاوز ثلاثين يوما.

وجاء في نص الرسالة: سبق للجنة الميزانيات والحساب الختامي بالمجلس في دور الانعقاد الأول أن قامت ببحث المخالفات التي سطرتها الأجهزة الرقابية وبالأخص ديوان المحاسبة بشأن مخالفات وزارة الداخلية عن الأعوام 2014/2015 / 2016.

وحيث إن لجنة الميزانيات والحساب الختامي بحسب ما ورد إلينا أنها كلفت ديوان المحاسبة إعداد تقرير متكامل عن تلك المخالفات والذي تم الانتهاء منه وتقديمه إلى المجلس ونشر في الصحافة المحلية مؤخرا، كما أشير إلى قيام وزارة الداخلية بتشكيل لجنة تحقيق وإعداد تقرير في هذا الشأن تسلم مجلس الأمة نسخة منه، ونظرا لما احتوت تلك التقارير من إشارة إلى قيام تجاوزات مالية وإدارية كبيرة وجسيمة في الأموال العامة بوزارة الداخلية (هدر، تنفيع، سوء استغلال، تدليس في البيانات، سوء استخدام الاعتمادات المالية... إلخ) عن الأعوام المذكورة على نحو مخالف للقانون والأنظمة ذات الشأن.

لذا نطلب من مجلس الأمة الموقر الطلب من لجنة الميزانيات والحساب الختامي سرعة البت في بحث ونظر التقارير الواردة من ديوان المحاسبة ووزارة الداخلية في فترة لا تتجاوز 30 يوما وإعداد تقرير بذلك يعرض على المجلس موضحا فيه رأي اللجنة الفني والقانوني والتوصيات اللازمة مع ما أوردته تلك التقارير من تجاوزات ومخالفات خطيرة على المال العام تستوجب في حال ثبوتها المساءلة القضائية والإحالة إلى النيابة العامة مع تضمين التقرير أية توصيات أخرى تتعلق بتعزيز صور الرقابة المالية في الصرف المالي لوزارة الداخلية ووزارة المالية وفي تطوير الأنظمة المالية والمحاسبية والإدارية وأية توصيات أخرى بحسب الدستور والقانون.

وبناء على ما سبق يرجى عرض هذه الرسالة على المجلس الموقر بجلسة يوم الثلاثاء 9 يناير 2018.

و تضمن كشف العرائض والشكاوى الواردة إلى مجلس الأمة والمدرجة على جدول أعمال جلسة الثلاثاء المقبل أربع شكاوى جاء نصها كالتالي:

1 – شكوى رقم (176) مقدمة من مواطنة تتضرر من قرار وزارة العدل بتخطي ترقيتها لوظيفة رئيس قسم ضباط الدعاوى رغم استيفائها كل الشروط.

2 – شكوى رقم (177) مقدمة من مواطن يتضرر من عدم صرف مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية مستحقات نهاية الخدمة له أسوة بزملائه وتم الاستغناء عن خدماته بشكل تعسفي ما تسبب له بأضرار مادية وصحية.

3 – عريضة رقم (178) مقدمة من اتحاد العقاريين يتضررون من قرارات إدارة أملاك الدولة وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الصادرة بناء على فهم خاطئ لأحكام القانون رقم (116) لسنة 2014 وما نتج عنها من حرمان مستثمري المشاريع التنموية من تجديد عقودهم.

4 – شكوى رقم (179) مقدمة من مواطن يتضرر من إهمال وزارة الصحة وعدم ردها على الكتب التي قدمها وتعرضه لخطأ طبي أدى إلى سوء حالته الصحية.

التصويت على التقرير النهائي للتحقيق في تجاوزات «الصحة» غدا

خورشيد: رفع الإيقاف عن كرة القدم الكويتية نهائي وليس مؤقتا

ربيع سكر

أكد رئيس لجنة التحقيق البرلمانية في تجاوزات وزارة الصحة النائب صلاح خورشيد ان اللجنة ستعقد آخر اجتماع لها غدا للتصويت على تقريرها النهائي بشأن التحقيق في 8 بنود تتعلق بوزارة الصحة وإحالته الى المجلس ليدرج على جدول اعمال الجلسة المقبلة.

واضاف خورشيد : ان التقرير يتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات المهمة تتعلق بالتحقيق في البنود الثمانية وفق تكليف المجلس وكل بند عبارة عن ملف متخم وضخم ومهم مثل بند المكاتب الصحية بالخارج وبند شركة إثنا وبند عقود التمريض وبند العلاج بالخارج وبند صندوق اعانة المرضى واستغلاله غير المناسب لعدد من المواقع بمرافق الوزارة وبند مستشفى العدان وبند عقود التأمين الصحي للمتقاعدين «عافية» وبند التجاوزات المسجلة في تقرير ديوان المحاسبة.

وعن تضمن التقرير إحالات للنيابة او هيئة مكافحة الفساد، قال خورشيد : هناك قرارات وتوصيات للجنة التحقيق في تجاوزات الصحة ولن تظلم أحدا فهذه مسئولية حملنا إياها المجلس ومن المعلوم ان اجتماعات لجان التحقيق

صلاح خورشيد

سرية لكن اللجنة سترفع تقريرها الى المجلس متضمنا النتائج والتوصيات وسيدرج على جدول اعمال الجلسة ليصوت عليه الاعضاء.

وتابع خورشيد : يجب على المجلس التصويت على تقرير لجنة التحقيق والتوصيات الواردة فيه قد يعارضها بعض الاعضاء او يؤيدها البعض الآخر وبالأخير هذه رؤيتنا دون تحيز بعد عقد عدد كبير من الاجتماعات والقيام بسلسلة من الجولات على المكاتب الصحية الخارجية الأربعة في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وأمريكا.

وزاد خورشيد: لجنة التحقيق في تجاوزات الصحة في اجتماعها المقبل وهو الأخير لها ستتخذ القرار المناسب في كل بند من البنود الثمانية محل التحقيق ولن تظلم أحدا.

وتعليقا على ما يتردد عن عودة الإيقاف الرياضي الدولي بعد انتهاء بطول كأس الخليج بالكويت، قال رئيس لجنة الشباب والرياضة البرلمانية النائب صلاح خورشيد: ان رفع الإيقاف الدولي عن كرة القدم الكويتية هو قرار نهائي وليس مؤقتا كما يشيع البعض، وتلك الصفحة قد طويت وانتهت بلا رجعة وعادت كرة القدم الكويتية للمشاركة الإقليمية والدولية وهناك صفحات أخرى سنطويها برفع الإيقاف الدولي عن الكويت في باقي الألعاب الرياضية. وأضاف خورشيد: أحب ان أطمئن الكويتيين جميعا ان رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم « الفيفا» هو الذي جاء الى الكويت وقابل سمو الأمير حفظه الله وسلم سموه قرار الفيفا الرسمي بالرفع النهائي للإيقاف عن الكرة الكويتية وأكد أن الرفع نهائي وليس مؤقتا ورئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم قابل رمز البلد حفظه الله ورعاه وبالتالي مصداقية الاتحاد الدولي « فيفا « على المحك.

وتابع خورشيد : نحن لا نشك مطلقا في استمرار رفع الإيقاف عن كرة القدم الكويتية واستمرار الكويت في النشاط الرياضي الكروي والمشاركة في البطولات والمسابقات وسنسعى الى رفع الإيقاف عن باقي الألعاب الرياضية بفضل توجيهات سمو الأمير حفظه الله ورعاه.

وقال خورشيد : ان السلطتين التشريعية والتنفيذية عندما قامتا بالتحرك لرفع الإيقاف الدولي لم يكن لرفعه عن كرة القدم فقط بل هي خطوة في طريق إكمال رفع باقي الايقافات الرياضية في الألعاب الأخرى وسنكمل المشوار بعودة باقي الألعاب الرياضية للمشاركة في البطولات الدولية تحت علم الكويت.

وزاد خورشيد: الحمد لله فرحة المواطنين والمقيمين بعودة كرة القدم الكويتية وتنظيم بطولة كأس الخليج بالكويت كانت فرحة عارمة، ونجاحنا في رفع الإيقاف نهائيا عن كرة القدم وإقامة تلك البطولة هو انجاز، وستتوالى باقي الإنجازات برفع الإيقاف عن باقي الألعاب الرياضية الأخرى.

لخلق المزيد من الوظائف الجديدة للخريجين

الحويلة يطالب الحكومة بالتعاون في إقرار قانون التقاعد المبكر

دعا النائب د. محمد الحويلة الحكومة إلى التعاون من أجل إقرار تقرير اللجنة المالية الخاص بتعديل بعض أحكام الامر الاميري بالقانون رقم 61 / 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية، والقاضي بخفض سن التقاعد للموظف الكويتي الى 25 عاما وعمر 50 عاما، والموظفة الكويتية الى 20 عاما وعمر 45 عاما، (التقاعد المبكر) في جلسة الثلاثاء 9 يناير

وأشار الحويلة انه احد مقدمي هذا الاقتراح من أجل خلق المزيد من الوظائف الجديدة للخريجين حيث إقراره يوفر الآلاف من فرص العمل للكويتيين، ويحل الكثير من المشكلات التي تعاني منها الدولة وخاصة قضية البطالة، وسيساهم في القضاء على تكدس الموظفين في الجهات الحكومية، وإعطاء فرصة للشباب لتولي مسؤولياتهم في وزارات الدولة، وإفساح المجال للمرأة للإهتمام بأسرتها.

واختتم الحويلة مؤكدا سعيه نحو إقرار هذا القانون لفتح المجال أمام الآخرين للعمل في ظل طوابير انتظار التوظيف وقضية البطالة، كما أنه يتيح الفرصة للشباب للترقيات وشغل الوظائف القيادية وسيساهم في تخفيف الأعباء عن القطاع الحكومي، وضخ الدماء الجديدة من الكوادر الوطنية فيه.

محمد الحويلة